International
SMART Journal
International SOCIAL MENTALITY AND RESEARCHER THINKERS Journal
e-ISSN: 2630-631X

RESEARH ARTICLE
ISLAMIC LAW

حكم تطبيق الشريعة عبر التحكيم في ظل غياب المحاكم الشرعية

Şer'î Mahkemelerin Bulunmadığı Durumlarda Tahkim Yoluyla Şeriatın Uygulanmasının Hükmü

The Ruling on Implementing Sharia through Arbitration in the Absence of Sharia Courts

Abdulkadir Aydoğan [1]
Ibrahim Salkını [2]
Osama Gado [3]

الخلاصة:

يتناول هذا البحث دور التحكيم الشرعي كوسيلة عملية لتطبيق الشريعة الإسلامية في ظل غياب المحاكم الشرعية الرسمية. يبرز البحث الأصول الشرعية للتحكيم وأدلته من القرآن والسنة، وممارساته التاريخية، كما يوضح الفرق بينه وبين القضاء والفتوى، مع استعراض مجالات تطبيقه في القضايا الأسرية والتجارية والسياسية. يناقش البحث كذلك التحديات التي تواجه التحكيم الشرعي، مثل ضغوط الدول العلمانية والتشويهات الإعلامية، ويعرض تجارب بعض الدول الغربية في تقنين التحكيم الشرعي. وأخيراً، يطرح البحث مقترحات عملية لإنشاء لجان تحكيم شرعية مؤسسية تسهم في إحياء الشريعة، وتدريب الكوادر المؤهلة، مع التأكيد على واجب المسلمين في السعي السلمي لتحقيق أحكام الله في حياتهم.

الكلمات المفتاحية: التحكيم الشرعي، التحكيم، قانون إسلامي، قانون وضعي

ÖZET

Bu çalışma, resmî şer'î mahkemelerin bulunmadığı durumlarda İslam hukukunu uygulamanın pratik bir aracı olarak şer'î tahkimin rolünü incelemektedir. Tahkimin Kur'an ve Sünnet'ten dayanaklarını, tarihî uygulamalarını ve şer'î temellerini ortaya koymaktadır. Araştırma ayrıca tahkim ile yargı ve fetva arasındaki farkları açıklamakta; aile, ticaret ve siyasî alanlardaki uygulama sahalarını ele almaktadır. Bunun yanı sıra, seküler devletlerin baskıları ve medyadaki çarpıtmalar gibi şer'î tahkimin karşılaştığı zorlukları tartışmakta ve bazı Batı ülkelerindeki şer'î tahkimin yasallaştırılmasına ilişkin tecrübeleri değerlendirmektedir. Son olarak, şer'î tahkim komitelerinin kurumsal olarak oluşturulması, nitelikli kadroların yetiştirilmesi ve Müslümanların Allah'ın hükümlerini hayatlarında barışçıl yollarla gerçekleştirme görevine vurgu yaparak pratik öneriler sunmaktadır.

Anahtar Kelimeler: İslam Hukuku, Tahkim, Şer'î Tahkim, Pozitif Hukuk.

ABSTRACT

This study examines the role of Islamic arbitration as a practical means of implementing Sharia law in the absence of official Sharia courts. It highlights the Sharia-based foundations of arbitration, its evidence from the Qur'an and Sunnah, and its historical practices. The research also clarifies the differences between arbitration, judiciary, and fatwa, while exploring its applications in family, commercial, and political disputes. Furthermore, it discusses the challenges facing Islamic arbitration, such as pressures from secular states and media distortions, and reviews the experiences of some Western countries in legalizing Sharia-based arbitration. Finally, the study proposes practical recommendations for establishing institutional Islamic arbitration committees, training qualified personnel, and emphasizes the duty of Muslims to peacefully strive to implement the rulings of God in their lives.

Keywords: Arbitration, Islamic Arbitration, Islamic Law, Secular Law.

How to Cite This Article
Aydoğan, A., Salkını, I. & Gdo, O. (2025). "**حكم تطبيق الشريعة عبر التحكيم في ظل غياب المحاكم الشرعية**", International Social Mentality and Researcher Thinkers Journal, (Issn:2630-631X) 11(6): 909-914. DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.17769019

Arrival: 01 October 2025
Published: 30 November 2025

Social Mentality And Researcher Thinkers is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

مدخل:

يُعد التحكيم الشرعي أداة قانونية غير رسمية لتطبيق الشريعة في المجتمعات التي تهيمن فيها الأنظمة والقوانين غير الشرعية، مما يُتيح للمسلمين تحقيق واجبهم الديني في تطبيق أحكام الله تعالى، ويُعزّز وعي المجتمع بأهمية الشريعة.

من واجب المسلمين أن يُصروا على حقهم المشروع في تطبيق الشريعة بطرق سلمية، مستفيدين من وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات المدنية وجميع المسارات القانونية المختلفة للوصول إلى حقوقهم المشروعة. إن التحكيم ليس مجرد أداة قانونية، بل جسر يربط المسلمين بمسؤوليتهم الدينية، ويفتح آفاقاً لتحقيق السعادة الدنيوية والأخروية. تُشكل الشريعة الإسلامية نظاماً قانونياً شاملاً مستمداً من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس وباقي الأدلة التبعية، ويهدف إلى تحقيق العدالة والرحمة في تنظيم شؤون الحياة.

في العديد من الدول التي تهيمن فيها القوانين الوضعية لا تُطبق الأحكام الشرعية في المجال العام، ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية مثل

[1] Doktora Öğrencisi, Uluslararası Medine Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, kuala Lumpur, Malezya.
[2] Prof. Dr., Gaziantep Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Arapdili ve Belagati, Gaziantep, Türkiye.
[3] Şeriat ve İslam Araştırmaları Fakültesi Eski Dekanı, El-Zehra Üniversitesi,

©Copyright 2021 by Social Mentality And Researcher Thinkers Journal

سياسات التغريب وغياب الطلب المجتمعي، ومع ذلك يبقى على المسلم واجب السعي لتطبيق أحكام الله؛ لأن ذلك جوهر إيمانه، يقول تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ}[4].

يهدف هذا المقال إلى تحليل دور التحكيم في تمكين المسلمين من تطبيق الشريعة، مع التركيز على واجبهم الديني، وأهمية التحكيم كوسيلة لإحياء الشريعة، والتحديات التي يواجهونها، بما في ذلك ظلم القوى الإمبريالية، وسبل التغلب عليها من خلال الإصرار السلمي والتنظيم عبر المنظمات المدنية[5].

1. تعريف التحكيم:

- التحكيم لغة: التحكيم مشتق من كلمة "حكم"، وتعني الفصل في النزاع أو إصدار قرار عادل[6].

- التحكيم اصطلاحًا: هو تفويض طرفي النزاع إلى حكم محايد أو لجنة تحكيم لإصدار قرار ملزم بناءً على أحكام الشريعة الإسلامية[7].

يتميز التحكيم بالمرونة، والسرعة، والسرية، مما يجعله بديلاً فعالًا للمحاكم التقليدية في النزاعات الأسرية، والتجارية، والمدنية.

كما أن بعض الدراسات القانونية المعاصرة تُعَدُّ التحكيم امتداداً لتقاليد الوساطة القبلية والإصلاح العرفي، مما يعكس مرونة الشريعة وقدرتها على التكيف مع البيئات القانونية الحديثة[8].

2. الأصل الشرعي للتحكيم:

يستند التحكيم إلى أسس شرعية واضحة في القرآن الكريم والسنة النبوية. يشير القرآن في سورة النساء إلى تعيين حكمين لحل النزاعات الأسرية: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا}[9]. كما يؤكد مفهوم "الحكم" في سورة الأنعام: {أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا}[10]. وفي السنة، وردت أمثلة مثل تحكيم سعد بن معاذ في قضية بني قريظة، حيث فوّض النبي صلى الله عليه وسلم الحكم له بناءً على اتفاق الأطراف[11]. ويجمع فقهاء المذاهب الأربعة على مشروعية التحكيم مع اختلافات في التفاصيل:

- الحنفية: لا يشترطون أن يكون الحَكَمُ مجتهداً؛ بل يكفي أن يكون عالمًا بالأحكام الشرعية، ويجوز التحكيم في مسائل البيع، والكفالة، والشفعة، والنفقة، لكن ليس في الحدود والقصاص[12].

- الشافعية: يجيزون التحكيم في حالات الضرورة (مثل غياب القضاء الشرعي)، ويشترطون أن يكون الحكم مجتهدًا في بعض الحالات[13].

- المالكية: يمنعون التحكيم في قضايا مثل القصاص، لأنها من اختصاص القضاء الرسمي.

- الحنابلة: يجيزون التحكيم في جميع المسائل مع الضوابط الشرعية.

إضافة إلى ذلك، يشترط أن يكون الحكم عادلاً، عالماً، وخالياً من العداوة أو القرابة المباشرة مع الأطراف. يُعَدُّ التحكيم ملزماً بشرط موافقة الأطراف، وهو ما يعزز دوره كبديل شرعي في غياب القضاء الشرعي[14].

إن بعض الباحثين في القانون المقارن يرون أن التحكيم الإسلامي كان من النماذج الأولى التي أثرت لاحقاً في تطوير أنظمة التحكيم التجاري الدولي[15].

3. الفرق بين التحكيم والقضاء والفتوى:

التحكيم يختلف عن القضاء والفتوى في عدة جوانب:

- التحكيم مقابل القضاء: القضاء هو سلطة رسمية تُمارسها الدولة عبر قضاة معينين يملكون صلاحية إصدار أحكام ملزمة بناءً على القانون الرسمي. أمَّا التحكيم -في المقابل- فهو اتفاق طوعي بين الأطراف لتفويض حكم (أو لجنة تحكيم) محايد لإصدار قرار ملزم بناءً على الشريعة أو قواعد متفق عليها. القضاء يتطلب هيكلية رسمية وسلطة تنفيذية، بينما التحكيم يعتمد على رضى الأطراف ولا يتطلب تدخل الدولة إلا لتأكيد القرار[16].

- التحكيم مقابل الفتوى: الفتوى هي بيان حكم شرعي غير ملزم يصدره مفتٍ (أو لجنة إفتاء) بناءً على استفسار، وغالبًا لا يرتبط بنزاع بين أطراف. أمَّا التحكيم، على العكس، يهدف إلى حل نزاع محدد بين أطراف، ويكون قراره ملزمًا إذا وافق الأطراف على ذلك. الفتوى توجيهية وتعليمية وإرشادية، وقد تكون ملزمةً في حالات، بينما التحكيم عملي وملزم لأطرافه[17].

هذه الفروق تجعل التحكيم أداة فريدة تتيح تطبيق الشريعة في بيئات لا تتوفر فيها هياكل القضاء الشرعي، مع الحفاظ على المرونة والطابع التوافقي.

---

(4) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 48.
(5) حلاق، وائل بن حسن. (2009). الشريعة: النظرية، الممارسة، التحولات. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص 112-135. الأحسن، عبد الله. (2011). الأمة أم الأمم؟ أزمة الهوية في المجتمع الإسلامي المعاصر. ليستر: المؤسسة الإسلامية، ص 45-67.
(6) ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار الفكر، ج 5، ص 123-125 (مادة: ح ك م)؛ Mustafa Keskin. Kur'an'da *Hkm Kökünden Türeyen Kelimelerin Semantik Tahlili,* *Kilis* 7 Aralık Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi | 2018/2 | Cilt: 5 | Sayı: 9 | S. 431-462.
(7) الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ، ج 6، ص 745-750. الماوردي. (1985). الأحكام السلطانية. بيروت: دار الكتب العلمية، ص 89-92.
(8) الماوردي. الأحكام السلطانية. بيروت: دار الكتب العلمية، ص 89-92. و. Moore, Sally Falk. *Law as Process: An Anthropological Approach*.
(9) سورة النساء، الآية 35.
(10) سورة الأنعام، الآية 114.
(11) ابن هشام. السيرة النبوية. بيروت: دار الكتب العلمية، ج 2، ص 245-250.
(12) الكاساني، أبو بكر. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية، ج 7، ص 320-325.
(13) النووي، يحيى بن شرف. المجموع شرح المهذب. بيروت: دار الفكر، ج 20، ص 150-155.
(14) ابن قدامة. المغني. بيروت: دار الفكر ج 6، ص 750-755.
(15) Coulson, N. J. *A History of Islamic Law*. Edinburgh University Press, 1964.
(16) الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ج 6، ص 750-755.
(17) كمالي، محمد هاشم. الشريعة: مقدمة. أكسفورد: ون ورلد للنشر، ص 180-185.

بل إن القانون الدولي الخاص يمنح الاعتراف بقرارات التحكيم من خلال "اتفاقية نيويورك لعام 1958"[18]، ما يفتح المجال أمام لجان التحكيم الشرعي للحصول على اعتراف قضائي حتى في الدول غير الإسلامية.

4. مجالات تطبيق التحكيم الشرعي:

- القضايا الأسرية: كمسائل الزواج والطلاق والنفقة والميراث.

- الميراث: توزيع الميراث وفق الأحكام الشرعية.

- النزاعات التجارية: تطبيق قواعد التمويل الإسلامي؛ بغرض تجنب الربا وغيره من المعاملات المحرمة[19]. إن المؤسسات المالية الإسلامية (كالبنوك الإسلامية) تعتمد التحكيم بشكل متزايد لحل نزاعاتها[20]، وهو ما يجعل التحكيم جزءاً من البنية التحتية للاقتصاد الإسلامي الحديث.

- النزاعات السياسية: كالخلاف بين القبائل والدول.

فمن الأدلة على التحكيم السياسي مثلاً:

1. تحكيم سعد بن معاذ في قضية بني قريظة: بعد غزوة الخندق (5هـ/627م)، نقض بنو قريظة عهدهم مع المسلمين. فوّض النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رضي الله عنه لإصدار حكم بناءً على الشريعة، مستندًا إلى أحكام التوراة التي قبلها بنو قريظة[21].
2. تحكيم النبي صلى الله عليه وسلم في نزاع بناء الكعبة، وهذا النزاع تتداخل فيه الناحية السياسية والاجتماعية: فقبل البعثة اتفقت قريش على تفويض الحكم إلى النبي صلى الله عليه وسلم في نزاع الحجر الأسود، فاقترح حلاً مبتكراً لوضعه على عباءة يحملها الجميع[22].

ومن الأدلة على التحكيم في النزاعات الأسرية: توسط النبي صلى الله عليه وسلم في قضايا أسرية، مثل قضية زينب بنت جحش رضي الله عنها، كما في الآية 35 من سورة النساء[23].

وتحكيم النبي صلى الله عليه وسلم هو في جانب منه رجوع إلى حكم الله والرسول في القضايا المتنازع عليها، وفي جانب آخر هو دليل على مشروعية التحكيم.

5. واجب المسلم في تطبيق الشريعة:

يُعد تطبيق الشريعة واجبًا دينيًا على المسلم: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ} [24].

في الدول التي تهيمن فيها الأنظمة العلمانية، يواجه المسلمون تحديات بسبب تهميش الشريعة. فيجب على المسلم أن يُصر على تطبيق أحكام الله بكل الوسائل السلمية، دون الخضوع لضغوط الدولة أو القوى الإمبريالية؛ لأن هذا الإصرار هو جوهر إيمانه ومسؤوليته تجاه الأمة الإسلامية والبشرية.

ويُمثل التحكيم وسيلة ثورية لإحياء الشريعة، حيث يتيح للمسلمين حل نزاعاتهم وفق أحكام الله، مما يُعزز وعي المجتمع بأهمية الشريعة[25].

إن الالتزام بالتحكيم الشرعي يمثل أيضًا شكلًا من أشكال الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للمجتمعات المسلمة في المهجر.

كان التشريع الإسلامي هو القانون المعتمد للتطبيق من بداية نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أواخر الدولة العثمانية، فقد دعم نظام "الميلت" تطبيق الشريعة في قضايا الأسرة والميراث. وبعد الحرب العالمية الأولى تراجع تحكيم الشريعة في القضاء[26]، مما يجعل إحياء الشريعة من خلال التحكيم ضرورة ملحة.

6. قبول بعض القوانين الوضعية بالتحكيم:

بعض القوانين الوضعية تسمح بالتحكيم بما يخالف القوانين المنصوص عليها في تلك الدول، ولكن في مجالات قانونية محددة:

- التشريع الإسلامي يقبل برجوع أتباع الديانات الأخرى إلى تشريعاتهم المخالفة للتشريع الإسلامي، بشرط أن لا يكون أحد أطراف النزاع مسلماً.

- تركيا: يدعم النظام القانوني التركي التحكيم عبر قانون التحكيم الدولي رقم 4686. وبالتالي يمكن للمسلمين الإصرار على إنشاء لجان تحكيم شرعية لتطبيق أحكام الله[27].

- المملكة المتحدة: تعمل محكمة التحكيم الإسلامية بنجاح في قضايا الأسرة والتجارة[28].

- كندا: بين عامي 1991 و2005، تم تطبيق التحكيم الأسري الشرعي في "أونتاريو"[29].

- أستراليا والولايات المتحدة: تطبق الجاليات المسلمة الشريعة عبر التحكيم في قضايا الأسرة[30].

---

(18) United Nations, *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958)* , *s. 1-10*.

(19) كمالي، محمد هاشم. الشريعة الإسلامية: مقدمة. أكسفورد: ون ورلد للنشر.

(20) El-Gamal, Mahmoud A. *Islamic Finance: Law, Economics, and Practice*. Cambridge University Press, 2006.

(21) ابن هشام. السيرة النبوية. بيروت: دار الكتب العلمية، ج 2، ص 245-250.

(22) البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة، ج 4، ص 123-125.

(23) إينالجيك، خليل. الدولة العثمانية: العصر الكلاسيكي 1300-1600. لندن: فينيكس برس، ص 78-82. كمالي، محمد هاشم. (2008). الشريعة: مقدمة. أكسفورد: ون ورلد للنشر، ص 190-195.

(24) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 48.

(25) قطب، سيد. معالم في الطريق. دمشق: دار العلم، ص 90-95.

(26) حلاق، وائل بن حسن. الشريعة: النظرية، الممارسة، التحولات. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص 200-210.

(27) أوز، أوزكان. الإسلام Hukukunda Tahkim. إسطنبول: منشورات كلية الإلهيات بجامعة مرمرة، ص 50-55.

(28) المجلس الشرعي الإسلامي. التقرير السنوي: ممارسات التحكيم الإسلامي. لندن: ISC، ص 10-15.

(29) بويد، ماريون. حل النزاعات في قانون الأسرة: حماية الاختيار، تعزيز الشمول. أونتاريو: النائب العام، ص 20-25.

7. التحكيم الشرعي في القانون الدولي المقارن:

يُعَدّ التحكيم أحد أبرز الوسائل البديلة لحلّ النزاعات في القانون الدولي المعاصر، وقد حاز اعترافًا واسعًا بفضل اعتماده في اتفاقيات دولية كبرى مثل اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات المحكّمين وتنفيذها[31]. وفي المقابل، فإنّ التحكيم الشرعي يمتلك جذورًا أصيلة في الفقه الإسلامي؛ حيث عُرف منذ عصر الصحابة، واستُخدم في منازعات شخصية وتجارية وقبلية على حد سواء[32].

وعند المقارنة بين النظامين، نجد أنّ هناك أرضية مشتركة واضحة:

1. **الرضائية:** فكلٌّ من التحكيم الشرعي والتحكيم الدولي يقوم على أساس التراضي بين الأطراف، إذ لا يُفرض على الخصوم إلا بموافقتهم.
2. **الحياد والاستقلال:** يشترط كلا النظامين أن يكون المحكّم مستقلاً عن الأطراف، مع توفر العدالة والخبرة فيمن يُختار للفصل في النزاع.
3. **القوة التنفيذية:** قرارات التحكيم الشرعي، إذا صُدّق عليها من القضاء المختص، تصبح مُلزمة تمامًا كما هي الحال في القانون الدولي بعد إصدار أمر التنفيذ (exequatur)[33].

غير أنّ هناك اختلافات أساسية ينبغي التنويه إليها:

- في التحكيم الشرعي، مرجعية القرار هي الشريعة الإسلامية، بينما في القانون الدولي تُبنى القرارات على إرادة الأطراف والقانون الواجب التطبيق (الذي قد يكون وطنيًا أو دوليًا)[34].
- التحكيم الدولي يعترف بالتحكيم المبني على أي نظام قانوني، بشرط ألا يتعارض مع "النظام العام" في الدولة التي يُطلب التنفيذ فيها، وهو ما قد يشكل عائقًا أمام بعض قرارات التحكيم الشرعي إذا تضمّنت أحكامًا تُعتبر مخالفة للنظام العام في تلك الدول[35].

وعلى الرغم من هذه الفوارق، فإنّ الممارسة العملية أظهرت إمكانية الدمج بين المرجعية الشرعية والمعايير الدولية؛ فقد أنشأت بعض مراكز التحكيم الإسلامية (مثل مراكز التحكيم في البحرين وماليزيا ودبي) لوائح خاصة تُراعي أحكام الشريعة من جهة، ومتطلبات الاتفاقيات الدولية من جهة أخرى، مما أتاح لقراراتها أن تحوز قابلية الاعتراف والتنفيذ في معظم الدول الموقّعة على اتفاقية نيويورك[36].

وبذلك يمكن القول إنّ التحكيم الشرعي، عند صياغته بصورة متوافقة مع الضوابط الإجرائية المتعارف عليها دوليًا، لا يفقد هويته الشرعية، وفي الوقت ذاته يكتسب شرعية تنفيذية ضمن المنظومة القانونية الدولية. وهذا يمثل مجالاً واعدًا للجمع بين الخصوصية الإسلامية ومتطلبات العولمة القانونية[37].

8. مزايا التحكيم الشرعي:

- التوافق الديني يقدم حلولًا تتماشى مع إيمان المسلمين.
- الحفاظُ على خصوصية الأفراد و عدم كشف أسرارها للعامة ، و خاصة في المنازعات الأسرية و المالية، و هذا من أهم مقاصد التحكيم الشرعي .
- التحكيم يفتحُ الباب أمام تصالح الأفراد بينما التقاضي يوغر الصدور ويعمق الفرقة و يستحكم النزاع و قد يؤدي إلى الفجور في الخصومة والتحدي.
- السرعة والمرونة: أسرع من المحاكم التقليدية.
- قلة التكاليف المادية و ربما كانت بغير رسوم ، على عكس ما هو شائعٌ في التقاضي
- إحياء الشريعة: يُعزز وعي المجتمع بأحكام الله.
- العدالة الشاملة: يُسهم في تحقيق سعادة الإنسانية دنيويًا وأخرويًا[38].

9. التحديات التي تواجه التحكيم الشرعي:

يواجه التحكيم الشرعي تحديات كبيرة:

- ظلم القوى الإمبريالية: يتعرض المسلمون الذين يسعون لتطبيق الشريعة في المجال العام لضغوط شديدة. على سبيل المثال، في فرنسا، تُفرض قيود صارمة على الحجاب في الأماكن العامة، مما يعكس محاولة لقمع الهوية الإسلامية. وفي الهند، واجه المسلمون انتهاكات لحقوقهم الدينية، مثل تقييد الأحوال الشخصية الإسلامية. كما شهدت بورما اضطهادًا ضد المسلمين "الروهينغا"، بما في ذلك منع ممارساتهم الدينية[39].
- ضغوط الدولة: تفرض الدول العلمانية قيودًا على تطبيق الشريعة، معتبرة إياها تهديدًا لسيادتها[40].
- التصورات المجتمعية: تثير كلمة "الشريعة" حساسيات بسبب ارتباطها الخاطئ بالعقوبات الجنائية[41].

---

(30) بانو، سمية. النساء المسلمات ومجالس الشريعة: تجاوز حدود المجتمع والقانون. لندن: بالغريف ماكميلان، ص 100-110.
(31) United Nations, *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards* (New York, 1958) , s. 1-10.
(32) Coulson, N. J. *A History of Islamic Law*. Edinburgh University Press, 1964, s. 23-28.
(33) Born, Gary B. *International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International, 2020, s. 100-11.
(34) Abdel Wahab, M. S., et al. *Islamic Arbitration: Principles and Practices*. Oxford University Press, 2018, s. 30-40.
(35) Born, Gary B. *International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International, 2020.
(36) Abdel Wahab, M. S., et al. *Islamic Arbitration: Principles and Practices* s. 30-40.
(37) Abdel Wahab, M. S., et al. *Islamic Arbitration: Principles and Practices* s. 30-40.
(38) مودودي، أبو الأعلى. نحو فهم الإسلام. ليستر: المؤسسة الإسلامية، ص 70-75.
(39) كورو، أحمد ت. العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، وتركيا. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص 150-160.
(40) إنجنير، أشغر علي. حقوق المرأة المسلمة في الهند: دراسة. نيودلهي: ستيرلينغ للنشر، ص 80-85.

- غياب الطلب المجتمعي: يُعيق انتشار التحكيم في دول مثل تركيا[42].

- إن واحدة من أبرز التحديات المعاصرة هي تصوير التحكيم الشرعي في الإعلام الغربي كأداة لفرض "قوانين موازية"، بينما هو في الحقيقة أداة توافقية يقرّها القانون الوضعي نفسه كما رأينا سابقاً.

ومع ذلك، فإن تطور وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الجماهيرية يُقلل من قدرة القوى الإمبريالية على قمع المسلمين. يمكن للمسلمين استخدام هذه الوسائل لفضح أي ظلم أو انتهاك لحقوقهم، مما يُعزز وعي المجتمع ويُجبر الدول على الاعتراف بحقوقهم. يجب على المسلمين ألا يخضعوا للضغوط، بل أن يُصروا على تطبيق أحكام الله بطرق سلمية، مستفيدين من قوة التنظيم عبر المنظمات المدنية[43].

10. إمكانية إنشاء لجان تحكيم شرعية:

لإنشاء لجان تحكيم شرعية، يُقترح ما يلي[44]:

1. تكوين اللجان: يجب أن تتكون من خريجي كليات الإلهيات والحقوق الحاصلين على درجات الماجستير أو الدكتوراه في الفقه الإسلامي، إلى جانب المفتين وأئمة المساجد بعد تدريبهم.
2. التدريب المهني: تنظيم برامج تدريبية مكثفة في الفقه الإسلامي والتحكيم، بتعاون بين رئاسة الشؤون الدينية، الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني.
3. إنشاء هيكلية مؤسسية: إنشاء لجان تحكيم تحت إشراف مؤسسات دينية ومدنية، مع ضمان الشفافية والكفاءة.
4. التثقيف المجتمعي: إطلاق حملات توعية عبر المساجد، والندوات، ووسائل التواصل الاجتماعي لتعريف المجتمع بفوائد التحكيم الشرعي، مع دور محوري لأئمة المساجد والمفتين.
5. التنظيم عبر المنظمات المدنية: يجب على المسلمين التنظيم عبر منظمات المجتمع المدني للدفاع عن حقهم في تطبيق الشريعة، مستخدمين وسائل التواصل الاجتماعي لفضح أي ظلم والحصول على دعم المجتمع.

هذه الخطوات تتطلب إرادة قوية من المسلمين لتطبيق أحكام الله بطرق سلمية، مع الإصرار على مواجهة التحديات دون الخضوع للضغوط.

النتائج:

لقد خرج البحث بالنتائج التالية:

1. أثبت البحث أن التحكيم الشرعي ذو جذور عميقة في النصوص الشرعية والتجربة الإسلامية التاريخية.
2. يمثل التحكيم وسيلة بديلة لإحياء الشريعة في ظل غياب المحاكم الشرعية الرسمية، خاصة في الدول ذات الأنظمة الوضعية.
3. يتيح التحكيم للمسلمين ممارسة حقوقهم الدينية بشكل قانوني وسلمي، بعيدًا عن الصدام مع السلطات.
4. التجارب العملية في دول مثل المملكة المتحدة وكندا أثبتت أن التحكيم الشرعي يمكن أن يندمج ضمن المنظومة القانونية الوضعية.
5. التحديات التي تواجه التحكيم الشرعي تتراوح بين القيود القانونية والتشويهات الإعلامية وضعف الوعي المجتمعي.
6. تفعيل التحكيم الشرعي يحتاج إلى كفاءات مدربة، وتعاون مؤسساتي بين الجامعات، الشؤون الدينية، ومنظمات المجتمع المدني.
7. يمثل التحكيم جسرًا يربط بين الواجب الديني والمسؤولية المدنية، ويُسهم في تعزيز العدالة والسلم المجتمعي.

التوصيات:

1. ضرورة إنشاء لجان تحكيم شرعية ذات صبغة مؤسسية معترف بها محليًا ودوليًا.
2. إعداد برامج أكاديمية ومهنية متخصصة في "التحكيم الشرعي" تجمع بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي.
3. تعزيز الخطاب الإعلامي الإيجابي حول التحكيم الشرعي لتصحيح المفاهيم المغلوطة.
4. تطوير شراكات بين الجاليات المسلمة في الغرب والمؤسسات الأكاديمية لإبراز نماذج ناجحة للتحكيم الشرعي.
5. دعوة الحكومات في الدول الإسلامية وغير الإسلامية للاعتراف بمراكز التحكيم الشرعي كجزء من التعددية القانونية.

المراجع:

1. ابن قدامة. (1985). المغني. بيروت: دار الفكر.
2. ابن منظور. (1994). لسان العرب. بيروت: دار الفكر.
3. ابن هشام. (1990). السيرة النبوية. بيروت: دار الكتب العلمية.
4. الأحسن، عبد الله. (2011). الأمة أم الأمم؟ أزمة الهوية في المجتمع الإسلامي المعاصر. ليستر: المؤسسة الإسلامية.

(41) أحمد، إمتياز. أزمة الروهينغا: منظور تاريخي. لندن: هيرست للنشر، ص 50-60.
(42) إسبوسيتو، جون ل. ما يحتاج الجميع لمعرفته عن الإسلام. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ص 120-130.
(43) حسان، مهدي. المجتمع المدني المسلم وسياسات الحرية الدينية. لندن: روتليدج، ص 90-100.
(44) النعيم، عبد الله أحمد. الإسلام والدولة العلمانية: التفاوض على مستقبل الشريعة. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ص 130-140.

5. إسبوسيتو، جون ل. (2018). ما يحتاج الجميع لمعرفته عن الإسلام. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
6. إنجنير، أشغر علي. (2004). حقوق المرأة المسلمة في الهند: دراسة. نيودلهي: ستيرلينغ للنشر.
7. أحمد، إمتياز. (2018). أزمة الروهينغا: منظور تاريخي. لندن: هيرست للنشر.
8. أوز، أوزكان. (2015). الإسلام Hukukunda Tahkim. إسطنبول: منشورات كلية الإلهيات بجامعة مرمرة.
9. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1997). صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة.
10. بانو، سمية. (2012). النساء المسلمات ومجالس الشريعة: تجاوز حدود المجتمع والقانون. لندن: بالغريف ماكميلان.
11. بويد، ماريون. (2004). حل النزاعات في قانون الأسرة: حماية الاختيار، تعزيز الشمول. أونتاريو: النائب العام.
12. الزحيلي، وهبة. (2006). الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر.
14. الكاساني، أبو بكر. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية.
15. كمالي، محمد هاشم. (2008). الشريعة: مقدمة. أكسفورد: ون ورلد للنشر.
16. كورو، أحمد ت. (2009). العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، وتركيا. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
17. المجلس الشرعي الإسلامي. (2018). التقرير السنوي: ممارسات التحكيم الإسلامي. لندن: ISC.
18. الماوردي. (1985). الأحكام السلطانية. بيروت: دار الكتب العلمية.
19. مودودي، أبو الأعلى. (1999). نحو فهم الإسلام. ليستر: المؤسسة الإسلامية.
20. النعيم، عبد الله أحمد. (2008). الإسلام والدولة العلمانية: التفاوض على مستقبل الشريعة. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.
21. النووي، يحيى بن شرف. (1991). المجموع شرح المهذب. بيروت: دار الفكر.
22. إينالجيك، خليل. (1994). الدولة العثمانية: العصر الكلاسيكي 1300-1600. لندن: فينيكس برس.
23. حلاق، وائل بن حسن. (2009). الشريعة: النظرية، الممارسة، التحولات. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
24. حسان، مهدي. (2015). المجتمع المدني المسلم وسياسات الحرية الدينية. لندن: روتليدج.
25. قطب، سيد. (2006). معالم في الطريق. دمشق: دار العلم.
26. Abdel Wahab, M. S., et al. (2018). *Islamic Arbitration: Principles and Practices*. Oxford: Oxford University.
27. Born, Gary B. (2020). *International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International.
28. Coulson, N. J. (1964). *A History of Islamic Law*. Edinburgh: Edinburgh University.
29. El-Gamal, Mahmoud A. (2006). *Islamic Finance: Law, Economics, and Practice*. Cambridge: Cambridge University.
30. Keskin, Mustafa. *Kur'an'da Hkm Kökünden Türeyen Kelimelerin Semantik Tahlili,* Kilis 7 Aralık Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi | 2018/2 | Cilt: 5 | Sayı: 9 | S. 431-462.
31. Moore, Sally Falk. (2014). *Law as Process: An Anthropological Approach*. Londra: Routledge.
32. United Nations. (1958). *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards* (New York, 1958). New York: United Nations.